دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 –2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر "باستخدام نماذج التنبؤ و الاستشراف VAR"

أ. مراس محمد جامعة الطاهر مولاي – سعيدة – الجزائر

الملخص: تعتبر البرامج التنموية التي تطلقها الجزائر برامج إنفاقيه بالدرجة الأولى ,هدفها هو النهوض بالاقتصاد الوطني, وبالتالي تهدف هده الورقة إلى دراسة جانب مهم من البرنامج الانفاقي الذي أطلقته الدولة الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2012 وخاصة في البرنامجين المتمثلين في برنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكدا البرنامج الانفاقي للمخطط الخماسي 2010 –2014 , وهو تبيان اثر هده البرامج الانفاقية على متغيرات قطاع مهم و حساس و هو قطاع التجارة الخارجية , ولتحقيق الدراسة استعملنا نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR الديناميكية لبناء النماذج والتنبؤ, وبعد إجراء الدراسة تبين ان هناك أثر رجعي ديناميكي للإنفاق العام على متغيرات قطاع التجارة الخارجية الجزائرية في هده الفترة، وأثبتت التنبؤات ان هدا الأثر سوف يستمر على المدى المتوسط وبالتالي سوف يكون له اثر ايجابي على النمو في قطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة وعلى النمو الاقتصادي بصفة عامة، وخاصة وان هذه البرامج تزامنت والأزمة العالمية 2008 وبالتالي سوف نظهر اثر هده البرامج التنموية على متغيرات التجارة الخارجية عبر مرحلتين وهما مرحلة ما قبل الأزمة و مرحلة ما بعد ظهور الأزمة وبالتالي نختبر هل للازمة العالمية اثر على متغيرات الاقتصاد الجزائري .

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التجارة الخارجية، الاقتصاد الجزائري، نماذج VAR.

Résumé : Programmes de développement décisions appliquées par accord Programmes Algérie principalement, son objectif est de promouvoir l'économie nationale, et donc vise ce sujet le papier est d'étudier aspect important du programme Alanvaqa lancé par l'Etat algérien dans la période entre 2000 et 2012, en particulier dans les deux programmes objectifs de croissance, de soutien et de logiciels complémentaire pour soutenir la croissance, qui est indiquant l'effet de ce pouvoir de dépenser du logiciel sujet à une variables importantes du secteur et sensible et est le secteur du commerce extérieur, où nous avons adopté dans notre étude de ce sujet sur les séries chronologiques et des modèles standards pour l'étude de l'impact, et de parvenir à l'étude, nous avons utilisé Self-gradient modèles VAR modélisation de construction dynamique et prévisions, et après étude montre qu'il y est dynamique rétroactive des dépenses publiques sur les variables du secteur du commerce extérieur algérien dans cette période, et les prévisions prouvé que l'impact Hedda continuera à moyen terme et donc aura un impact positif la croissance dans le secteur du commerce extérieur en particulier, et la croissance économique générale, surtout depuis cette rubrique programmes ont coïncidé et la crise mondiale en 2008 et, par conséquent nous montrer l'impact de ce sujet des programmes de développement sur les variables du commerce extérieur en deux étapes, à savoir la pré-crise et post-émergence de la crise et donc Devons-nous tester l'impact de la crise mondiale sur les variables de l'économie algérienne.

Mots Clés: Les dépenses publiques, le commerce extérieur, l'économie algérienne, modèles VAR

المقدمة :

ليس من المنطق اليوم الحديث على الإصلاحات الاقتصادية التي تطلقها الدول النامية والسائرة في طريق النمو بمعزل عن التغيرات التي تحدث في العالم لأن هذه الدول جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي من وجهتين سواء كانت هذه الدول سوقاً لمنتجات الدول الصناعية المتطورة أو مورداً للمواد الأولية لهذه الدول وبالتالي كل إصلاح يحدث في أي دولة من هذه الدول النامية أو السائرة في طريق النمو إلا ويتأثر بالأحداث والوقائع الاقتصادية العالمية كارتفاع أسعار المواد الأولية (البترول، الذهب ....) . أو التغيرات التي تحدث على أسعار الصرف (الدولار، الاورو...) . أو الانهيارات التي تحدث في الأسواق المالية العالمية (البورصات، ...) وغيرها و بالتالي يكون هناك انتشار للآثار التي تخلفها هده الوقائع على الاقتصاد العالمي من خلال مداخل وقنوات التجارة الخارجية (الاستيراد و التصدير) . والجزائر بلد متفتح على العالم حيث ان 80 % من نشاطه يحدث عن طريق المعاملات الاقتصادية العالمية سواء كانت تجارة خارجية أو استثمار أجنبي مباشر أو ... وبالطبع الاقتصاد الجزائري عرضة للتأثيرات الخارجية . وبما ان الجزائر في مرحلة إنعاش اقتصادها الوطني ارتأت الحكومة الجزائرية إطلاق برامج انفاقية تسهم في تجنب الأزمات الداخلية للاقتصاد الجزائري كمحاربة البطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطن و غيرها من الانشغالات التي كانت مبرمجة في المخططات الانفاقية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 . وخاصة المخططين الانفاقيين المتمثلين في برنامج دعم النمو , والبرنامج التكميلي لدعم النمو، لكن ما يلفت الانتباه أن الجزائر أطلقت هدين المخططين في ظروف عالمية كانت تتأهب لازمة عالمية خانقة . مستغلة مرحلة ارتفاع أسعار البترول . وبالتالي جاءت إصلاحات متزامنة مع أزمة يمكن القول أن الجزائر حصنت نفسها منها، لكن بالرغم من عدم مساس الآثار السلبية للازمة العالمية للاقتصاد الداخلي للجزائر إلا أن هناك قنوات تسمح بانتقال عدوى الأزمة إلى الجزائر في المستقبل القريب أو المتوسط أو البعيد, وهي قنوات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي وغيرها من التعاملات الخارجية . ومنه إشكالية المداخلة تتمثل في: **كيف أثر البرنامج الانفاقي 2000-2014 الذي أطلقته الحكومة على متغيرات التجارة الخارجية في ظل تداعيات الأزمة العالمية 2008 . وكيف يؤثر دلك على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟.**

هدف و أهمية الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تبيان جانب مهم من الاقتصاد الجزائري وهو تبيان السياسة الانفاقية وعلاقتها بمتغيرات التجارة الخارجية . كما تهدف إلى إبراز اثر تأثر التجارة الخارجية بالإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي إبراز الأثر الديناميكي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال معبر متغيرات التجارة الخارجية . وتكمن

أهمية هده الدراسة في كونها أنها أجريت في فترة يشهد فيها العالم أزمة عالمية خانقة و بالتالي تبرز هده الدراسة الأثر المستقبلي النسبي للازمة العالمية 2008 على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط و البعيد.

حدود و خطة الدراسة :

الدراسة تشمل الاقتصاد الجزائري في جانبين مهمين وهما : السياسة الانفاقية، وقطاع التجارة الخارجية. حيث فترة الدراسة تمثلت في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 وهي فترة جد مهمة لكونها فترة زمنية شهد العالم فيها أزمة عالمية غيرت المفاهيم والتوجهات .

1. واقع الإنفاق العام في الجزائر:يعتبر الإنفاق العام الركيزة الأساسية في السياسات المالية التي تعتمدها الدولة الجزائرية لبلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فالجزائر تعتمد على السياسة الانفاقية ليس اختيارا عشوائيا هكذا، وإنما لما تفرضه الظروف و العوامل التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري. وعمدت الدولة الاعتماد على هده السياسة لما توفر من ارتياح لدى الرأي العام . ويمكن إعطاء بعض العوامل الموضوعية التي ساهمت في ارتفاع الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:

- ارتفاع أسعار البترول.
- الفوائض المالية المتوفرة.
- المشاريع المبرمجة سنويا في المخططات الانفاقية التنموية.
- المناصب المالية المفتوحة سنويا.
- ارتفاع قيمة الواردات السلعية.
- ضعف الانتاج الوطني المحلي.
- ضعف القطاع الخاص في الجزائر و بالتالي انتقال كل الأعباء على عاتق القطاع العام.
- التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج دون الارتفاع في الانتاج .
- ضعف الأسواق والمؤسسات المالية في الاقتصاد الجزائري يجعل الجزائر تعتمد على الإنفاق العام لبلوغ أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

كلها عوامل و أخرى ساهمت في ارتفاع و تزايد حجم الإنفاق العام في الجزائر . مما ساعدها على القيام بمجموعة من البرامج التنموية التي أطلقتها في المخططين الخماسيين 2000 -2004 و 2005-2009 و كدا البرامج التنموية التي تدعمت بها الحياة الاقتصادية في الجزائر كمخطط دعم النمو و البرنامج التكميلي لدعم النمو و بالتالي كان للحكومة الجزائرية نظرة انفاقية هدفها النهوض التنموي بالاقتصاد الجزائري . لكن يمكن طرح سؤال هام هنا وهو كيف توزعت النفقات العامة في هده الفترة على مكونات الدخل الوطني , فللإجابة على هذا التساؤل نتطرق

إلى مضمون المخططات الانفاقية وفحواها وكذا أهدافها ونتائجها وذلك لفهم أسباب طرح هذه البرامج الانفاقية ومكوناتها ضمن الدخل الوطني .

1_1_سياسة الإنفاق العام الجزائرية في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

أ–المخطط الانفاقي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

لقد عمدت الجزائر على بعث النمو منذ سنة 2001 وذلك من خلال إطلاق برنامج مكثف سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وفي بعض الأحيان يطلق عليه بمخطط دعم النمو الاقتصادي و الذي جاء في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004 . حيث عرف النمو الاقتصادي ما قبل 2001 بنسبه المتواضعة و المتدبدبة والتي لا تسمح بتنشيط الاقتصاد وخلق الديناميكية الإنتاجية .وكدا انتشار البطالة و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن لذلك تم إتباع خطة دعم النمو عن طريق التوسع في الإنفاق مستغلين تزايد سعر النفط الجزائري.

أ1– تعريف مخطط دعم النمو الاقتصادي2004،2001

مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية اقر في افريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي ، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001 الى 2004.

أ2–أهداف مخطط دعم النمو الاقتصادي

كان من وراء إطلاق البرنامج الانفاقي المكثف المسمى بمخطط دعم النمو الاقتصادي الأهداف التالية :

- زيادة الإنتاجية.
- زيادة دخل الأفراد.
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

حيث كل هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال الاهتمام الفعلي بالقنوات التالية :

✓ تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال التحول من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي الى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد.[1]

✓ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل.

✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي .

✓ تنمية الموارد البشرية .

أ3- مضمون مخطط دعم النمو الاقتصادي

جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي برزنامة من المشاريع و المضامين، حيث يتمحور مضمون هذا المخطط حول :

- أشغال كبرى وهياكل قاعدية بنسبة 40.1%.
- تنمية محلية و بشرية بنسبة 38.8%.
- دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري 12.4%.
- دعم الإصلاحات بنسبة 8.6%.

أما عدد المشاريع المدرجة في اطار مخطط دعم النمو فبلغت حوالي 15974 مشروعا مقسمة على النحو التالي :

- الري و الفلاحة و الصيد البحري : 6312 مشروعاً.
- السكن و العمران و الأشغال العمومية :4316 مشروعاً.
- التربية ، التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي :1369 مشروعاً.
- هياكل قاعدية شبانيه وثقافية 1296مشروعاً.
- أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية 982 مشروعاً.
- اتصالات وصناعة : 623 مشروعاً.
- صحة ، بيئة ونقل :653 مشروعاً.
- حماية اجتماعية :223 مشروعاً.
- طاقة ودراسات ميدانية : 200 مشروعاً.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو

رأت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 ان النمو الاقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي انتهجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي ، فعمدت على مواصلة هذا المشروع من خلال إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

ب1-تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو :البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري ، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004 ، و جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009 .

ب2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ب3- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو :لقد تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو محاور رئيسية هامة والمتمثلة في:

- تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45%.
- تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%.
- دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%.
- تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1 %.

حيث المبلغ الاجمالي المخصص لهذا البرامج يقدر بحوالي 4202.7 مليار دينار جزائري.

2_ واقع التجارة الخارجية الجزائرية: تعد الجزائر من بين الدول التي انتهجت النهج الاشتراكي بعد حصولها على الاستقلال السياسي، حيث بقيت على النهج حتى فترة التسعينات كنظام يحكم حياتها الاقتصادية والاجتماعية والمبني على مبدأ التسيير الجماعي لممتلكات الدولة وحماية المنتج الوطني هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تأطير وتنظيم كل قطاعاتها والتي من بينها التجارة الخارجية بحيث رأى أصحاب القرار آنذاك أنه يجب على الدولة احتكار قطاع التجارة الخارجية كخطوة أولى نحو حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية إذ أن التصدير والاستيراد كانا من اختصاص الدولة فقط، ولما كان الفكر التحرري آنذاك سائد لدى الشعب والقيادة السياسية للدولة رأت الجزائر بأن الاستقلال الحقيقي للشعوب هو الاقتصاد الكامل وحرية التصرف في ثرواتها ومواردها دون السيطرة والتبعية للدول الصناعية. لكن مع بداية التسعينات بدأت الأوضاع تتغير واتجهت نحو اقتصاد السوق والذي يعني تحرير التجارة الخارجية من خلال التفتح على العالم وفتح الأسواق بغية الاندماج مع الاقتصاد العالمي[2] وهذا ما جعل الجزائر تدرس بجدية سياستها التجارية لتتماشى مع طموحاتها وتوجهاتها المستقبلية.

2- 1-النمط الهيكلي للواردات يمكن من خلال مقارنة الإحصائيات الخاصة بكل فئة من فئات السلع التي يتكون منها التصنيف بواسطة الفئات الاقتصادية الكبرى في إجمالي الواردات تحليل هيكل الواردات الجزائرية ،حيث نجد أن فئة منتجات نصف المصنعة وكذا فئة سلع التجهيز استحوذتا على أعلى النسب فقد تراوحت الأولى بين

12.54%كأدنى نسبة سنة 2000 و43% كأعلى نسبة سنة 2007 و2008 على التوالي بينما الثانية فقد تراوحت بين 15.78%سنة2000كأدنى نسبة و 41.41% سنة 2005 كأعلى نسبة، كما بلغ متوسط النسب إلى إجمالي الواردات حوالي 16% خلال الفترة موضوع الدراسة، ويعود استحواذ هذين الفئتين في أعلى قائمة الواردات نظرا لضخامة البرامج الاستثمارية في إطار السياسة الصناعية المنتهجة من جهة وفشل البرامج الإنمائية المحلية في تلبية الطلب المحلي أي فشل برامج إحلال الواردات من جهة أخرى وكما نسجل أن فئة المنتجات الغذائية قد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط 20.35% كما تراوحت نسبتها بين 11% سنة 2000 كأدنى نسبة و29.28%كأعلى نسبة سنة 2008، وتبقى فئة الطاقة والمحروقات تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الواردات بين 7.24% و0.84%.

2-2- النمط الهيكلي للصادرات : إن تحليل النمط الهيكلي للصادرات يبين لنا استحواذ فئة الطاقة والمحروقات على إيرادات الصادرات فقد انتقلت هذه الفئة من 53% سنة 1965 كأدنى حد إلى 95% سنة 2006 لتصل سنة 2011 حوالي 98,99% كأقصى حد كما سجلت في المتوسط نسبة 89.39%، بالمقابل نلاحظ انخفاض مساهمة كل من المنتجات الغذائية حيث بلغت سنة 2006 نسبة 0,13% كأعلى نسبة لتتراجع إلى 0.10% سنة 2010 وذلك بسبب عدم استقرار السياسات الاقتصادية[3] اتجاه هذا القطاع حيث عانى القطاع الزراعي من السياسات الحكومية لأجل السيطرة عليه من خلال أدوات التحكم كالقيود الكمية على الإنتاج وتحديد أنواعه والسيطرة على الأسعار وعلى منافذ التسويق مما أدى إلى تدهوره. من ناحية أخرى انتقلت الصادرات الجزائرية سنة 2000 من 20,95مليار دينار إلى 15,54مليار دينار سنة 2008 نتيجة للازمة الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي[4].

2-3-ميزان السلع والخدمات و الدخل: من خلال تحليل لميزان السلع و الخدمات و الدخل[5] نلاحظ انه يتمتع بميزة ايجابية طيلة فترة الدراسة وهو في تزايد و ارتفاع و مستمرين حيث نلاحظ في سنة 2000 كان رصيده موجب بقيمة 9590 مليون دولار أمريكي لتعود قيمه سنوات 2004 ، 2005، 2006، 2007، 2008، على التوالي 10670، 21390، 29540، 28320، 32470 مليون دولار أمريكي. لكن نلاحظ عجز في ميزان السلع والخدمات والدخل سنة 2008 بقيمة 2190 مليون دولار أمريكي، وذلك راجع ربما إلى التحويلات العمالية الهائلة التي عرفتها جل قطاعات الاقتصاد الوطني .

2-4-الميزان التجاري : يشهد الميزان التجاري في هذه الفترة فائض بمتوسط يقدر بحوالي 20000 مليون دولار أمريكي، حيث من خلال تحليل سلسلة الميزان التجاري في فترة 2000 -2008 نلاحظ أنه في تطور وزيادة مستمرين كذلك حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من9020 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 11260

مليون دولار أمريكي سنة 2004 ليصبح حوالي 29550 مليون دولار أمريكي سنة 2006، أما في سنتي 2011 و 2012 فقيمة الميزان التجاري كانت بحوالي 5467 و 5578 مليون دولار أمريكي على التوالي.

3- : اثر برامج الإنفاق على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر: لدراسة الأثر الانفاقي على متغيرات قطاع التجارة الخارجية[6] سوف نتطرق إلى الأثر الذي ترتب من جراء الإنفاق على أربع متغيرات في قطاع التجارة الخارجية الجزائرية وهي : الصادرات و الواردات و الميزان التجاري و الانفتاح التجاري. وبالتالي معرفة كيف ساهمت الدولة الجزائرية من خلال سياستها المتبعة في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، وكيف قللت من وارداتها السلعية بحيث ساعدت على استقرار ميزانها التجاري، وكيف ساهم كل ذلك على الانفتاح التجاري للتجارة الخارجية الجزائرية.

3-1-أثر برامج الإنفاق على الصادرات : يمكن القول أن برامج الإنفاق العام التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 لم يكن لها اثر واضح و دقيق على الصادرات الجزائرية نحو الخارج، بل نلاحظ أمر وحيد في قضية الصادرات الجزائرية وهو التطور المستمر لصادرات المحروقات حيث تصدر الجزائر اليوم حوالي 98,99% من المحروقات بينما الباقي يصدر من السلع والخدمات الأخرى الأمر الذي يؤدي بنا إلى الحكم أنه لم يكن لسياسة رفع صادرات خارج المحروقات مكان ضمن البرنامجين الانفاقيين في هذه الفترة ودلك واضح من خلال مضمون البرنامجين حيث لا نجد بند ينص في البرنامجين على رفع الإنتاج أو زيادة التصدير خارج المحروقات بل جاء البرنامجين لتحسين المستوى المعيشي للمواطن فقط .

3-2-أثر برامج الإنفاق على الواردات : بطبيعة الحال الدولة الغنية بمواردها الطبيعية (كالبترول...) سوف يكون لها موارد مالية ضخمة وبالتالي سوف يصاب اقتصادها بمرض يقال له (العلة الهولندية[7]، المرض الهولندي، لعنة الموارد ...) . وإذا نخر هذا المرض في اقتصاد ما فسوف يعرقل الإنتاج وروح المبادرة في هذا الاقتصاد وبالتالي يعتمد على حاجياته من عند الغير أي يعتمد على الاستيراد. والجزائر حالها هكذا في نظرنا، وبالتالي كل سياسة انفاقية سوف يكون لها الأثر الايجابي على الواردات من السلع و الخدمات . وحسب ما توضحه الدراسات إن للبرنامجين الانفاقيين السابقين أثر جد معنوي و ايجابي على الواردات الجزائرية من السلع سواء السلع الغذائية أو التجهيزية لأن الجزائر أطلقت ضمن هذين البرنامجين مشاريع جد ضخمة لإنجاز الهياكل القاعدية من جامعات ومستشفيات ومدارس و...وبالتالي تحتاج إلى تجهيز هدا ما رفع من فاتورة الاستيراد، إضافة إلى التحويلات العمالية التي شهدها البرنامج و كدا التحويلات الاجتماعية شجع على الاستهلاك وبالتالي زاد الاستهلاك أي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من غداء وملبس ومسكن كما زيادة الطلب على السلع التجهيزية من سيارات و هواتف وأجهزة إعلام آلي وهذا ما لا ينتج في الجزائر وبالتالي هناك أمر ضروري لارتفاع الواردات.

3-3-أثر برامج الإنفاق على الميزان التجاري : من المنطقي أن يكون هناك اثر للإنفاق العام على الميزان التجاري لأن الإنفاق العام هو جزء من الدخل[8] بل حتى الجزء الأخر الممثل للاستثمار والاستهلاك و الصادرات والواردات سوف يصبح دخل عن طريق قنوات التعاملات والدخل أو الإنفاق على الدخل هو مكون من مكونات الميزان التجاري وبالتالي كل نفقة إلا و تظهر آثارها على الميزان التجاري . وبالعودة إلى حالة الاقتصاد الجزائري ما يفسر هدا الأثر هو أن الميزان التجاري يشهد فائض في كل فترات الدراسة .

3-4-أثر برامج الإنفاق على الانفتاح التجاري : بطبعة الحال الانفتاح التجاري هو نتيجة التصدير و الاستيراد وبما أن كان للإنفاق العام لهده الفترة أثر على الاستيراد خاصة، وأثر على التعاملات الخارجية عامة بالإيجاب أي بزيادة التعاملات من حيث ارتفاع نسب التصدير وكذا ارتفاع نسب الاستيراد الأمر الذي أدى مباشرة إلى انفتاح تجاري يسمح بالتعاملات الخارجية . و بالتالي كان للإنفاق العام اثر على الانفتاح التجاري .

4-بناء نموذجVAR الديناميكي للعلاقة بين الإنفاق العام و متغيرات قطاع التجارة الخارجية:

نموذج VAR[9] أي نموذج أشعة الانحدار الذاتي هو ذلك النظام للمعادلات ، بحيث كل متغيرة داخلة هي عبارة عن دالة خطية لقيمها الماضية. والقيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى من نفس النظام . وبكل بساطة نموذج VARهو :" التوفيق ما بين نماذج المعدلات الآتية و نماذج الانحدار الذاتي"، بمعنى لنموذج VAR يستعمل في مجال المعادلات الآنية بمفهوم الانحدار الذاتي . و منه دراسة نماذج أشعة الانحدار الذاتي تعتمد على :" مجموعة من المتغيرات المفسرة ، تفسر بقيمها متأخرة بـ P درجة ، و كذلك تفسر بقيم متغيرات أخرى . سواء تكون متأخرة بـ P درجة أو بقيم حالية. ففي نماذج VARنطرح قضيتين أو مشكلته أساسيتين هما[6]:

الأولى: كيف يتم تقدير معاملات نموذج ذو معادلات آنية على شكل سلسلة زمنية.

الثانية: كيف يتم التعامل مع الاستقرارية والسببية ، والتغيرات العشوائية في ظل نموذج آني .

وبالتالي سوف نحاول في دراستنا هذه بناء هدا النموذج باستعمال المتغيرات التي لها علاقة بقطاع التجارة الخارجية والإنفاق العام في الجزائر.

4-1-متغيرات نموذج الدراسة : لتقديم هذه الدراسة استعملنا مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بالتجارة الخارجية، حيث كمتغير مفسر أي متغير مستقل أخدنا حجم الإنفاق العام والدي رمزنا له بالرمز G و الذي يمكن أن يكون متغير تابع في الفترة الحالية أو في الفترات السابقة، كما أخدنا الصادرات بالرمز X والواردات بالرمز M ومعدل الانفتاح التجاري بالرمز TOC ومعدل سعر الصرف TCh، إضافة إلى التضخم TI وأسعار البترول PP . وهي كلها متغيرات تؤثر و تتأثر وبالتالي يمكن اعتبار كل هذه المتغيرات مفسرة أي تابعة تارة وتارة أخرى مفسرة أي مستقلة في الفترة الحالية t والفترات السابقة t-1.

4-2-معادلات نموذج الدراسة : كما سبق و آن قلنا إن نماذج أشعة الانحدار الذاتي تعتمد على التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات في الفترات الحالية و السابقة على حسب درجات التأخر التي تأخذ على حسب معياري AKaike وSchwarz[10] و بالتالي المعادلات التي تدخل في نموذج شعاع الانحدار الذاتي للدراسة هي كما يلي:

$$G_t = a_0 + aG_{t-i} + bPP_t + cPP_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i} + sTI_t + tTI_{t-i} + lTC_t + mTC_{t-i} + nTO_t + wTO_{t-i}$$
$$PP_t = a_0 + aG_{t-i} + b''G_t + cPP_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i} + sTI_t + tTI_{t-i} + lTC_t + mTC_{t-i} + nTO_t + wTO_{t-i}$$
$$M_t = a_0 + aG_{t-i} + bPP_t + cPP_{t-i} + d''G_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i} + sTI_t + tTI_{t-i} + lTC_t + mTC_{t-i} + nTO_t + wTO_{t-i}$$
$$X_t = a_0 + aG_{t-i} + bPP_t + cPP_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + f''G_t + rX_{t-i} + sTI_t + tTI_{t-i} + lTC_t + mTC_{t-i} + nTO_t + wTO_{t-i}$$
$$TI_t = a_0 + aG_{t-i} + bPP_t + cPP_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i} + s''G_t + tTI_{t-i} + lTC_t + mTC_{t-i} + nTO_t + wTO_{t-i}$$
$$TC_t = a_0 + aG_{t-i} + bPP_t + cPP_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i} + sTI_t + tTI_{t-i} + l''G_t + mTC_{t-i} + nTO_t + wTO_{t-i}$$
$$TO_t = a_0 + aG_{t-i} + bPP_t + cPP_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i} + sTI_t + tTI_{t-i} + lTC_t + mTC_{t-i} + n''TO_t + wTO_{t-i}$$

و للإشارة فقط تمثل : $a.b.c.d.e.f.r.s.t.l.m.n.w$ معاملات تفسيرية لمتغيرات النموذج و هي تختلف من معادلة لأخرى , أما a_0 فهو ثابت كل معادلة و هو يختلف أيضا من معادلة لأخرى , و i تمثل عدد الفجوات المأخوذة بعين الاعتبار , و t تمثل الزمن

4-3-معطيات الدراسة: الدراسة مطبقة على معطيات سنوية من مصادر رسمية كالديوان الوطني للإحصاء لمديرية الجمارك . والمنظمة العالمية للتجارة . وصندوق النقد العربي ...أما عن الفترة المأخوذة فتمثل فترة 2000 -2012 وهي الفترة التي كانت محل دراستنا، وهي فترة جد مهمة لان العالم شهد فيها أزمة عالمية .

4-4-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و تقدير النموذج : حيث كما هو معلوم لدى جميع الباحثين الدين يستعملون تقنيات الاقتصاد القياسي في بحوثهم و دراساتهم أنهم لا يستطيعون بناء أي نموذج قياسي بدون اختبار استقرارية السلاسل الزمنية[11] المستعملة لبناء هدا النموذج لان عدم استقرارية السلاسل الزمنية يخرج النموذج عن مساره الحقيقي وبالتالي تكون نتائج التقدير والتنبؤات منحازة ولا تعبر عن الواقع المدروس، وفي نماذج أشعة الانحدار الذاتي الاستقرارية تدل على تجانس معطيات متغيرات الدراسة وبالتالي التأثيرات المتبادلة تكون ذات نسق هيكلي يساعد على التنبؤ السليم للقيم .

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : أحد الشروط الأساسية للتكامل هو أن تكون السلسلة الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ونستعمل في هذه المرحلة اختبار ADF للجذور الوحدية لاختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى MCO لتقدير النماذج وسوف نستعين ببرنامج (Eviews). حيث اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية: $H_0 : 1 \neq \phi_j$

الفرضية البديلة: $H_1 : |\phi_j| \langle 1$

قبول الفرضية العدمية H_0 يعني وجود جذور وحدية وعدم استقرار السلاسل الزمنية وباستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير ϕ_j في النماذج نحصل مثلا على: t : المحسوبة أكبر من t الجدولية. فإننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم استقرار السلاسل الزمنية. و بتطبيق هذا الاختبار باستعمال Eviews وهو برنامج يقوم بالاختبار مباشرة. تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي لاستقراريه السلاسل :

السلسلة	ADF_{tab}	قيمة إحصائية ADF_{cal}			القرار
		القيم الحرجة 10%	القيمالحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	
G	1,22–	1,23–	2,33–	2,45–	مستقرة
M	2,12–	2,23–	2,44–	2,17–	مستقرة
X	1,09–	1,21–	1,17–	1,23–	مستقرة
TOC	2,04–	1.56–	1,12–	1,44	غير مستقرة
TCh	1,32–	1,33–	2,06–	2,07–	غير مستقرة
PP	1,17–	1,19–	1,22–	1,35–	مستقرة
TI	2,87–	2,88–	2,90–	3,11–	غير مستقرة

فمن خلال نتائج اختبار ديكي فولر المطور لاستقراريه السلاسل الزمنية المبينة في الجدول السابق تبين أن هناك سلاسل مستقرة من الدرجة الأصلية وأخرى غير ذلك فبالنسبة لسلسلة الإنفاق العام والصادرات والواردات وأسعار البترول هي سلاسل زمنية مستقرة من درجتها الأصلية أما باقي السلاسل والمتمثلة في معدل الانفتاح التجاري ومعدل سعر الصرف وكذا معدل التضخم فتبين أنها سلاسل غير مستقرة لدلك نعيد اختبار استقراريتها من الدرجة الأولى . وحسب مخرجات برنامج (Eviews) كانت النتائج كما يلي:

السلسلة	ADF_{tab}	قيمة إحصائية ADF_{cal}			القرار
		القيم الحرجة 10%	القيمالحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	
TOC	1,12–	1,14–	2,15–	1,57–	مستقرة
TCh	2,33–	2,40–	2,51–	1,50–	مستقرة
TI	1,01–	1,10–	1,12–	2,01–	مستقرة

ومنه وحسب نتائج اختبار الاستقرارية المبينة في الجدول نلاحظ ان المتغيرات المتمثلة في معدل الانفتاح التجاري ومعدل سعر الصرف ومعدل التضخم هي سلاسل زمنية مستقرة من الدرجة الأولى، ومنه سلاسل متغيرات الدراسة تنقسم الى قسمين وهما سلاسل مستقرة وأخرى مستقرة من الدرجة الأولى. وبالتالي سوف نأخذ بعين الاعتبار في بناء معادلات النموذج تلك السلاسل الزمنية المستقرة باعتبارها سلاسل زمنية طبيعية .

ب– صياغة نموذج الدراسة :لصياغة نموذج الدراسة سوف نعتمد على أربع متغيرات فقط وهي المتغيرات المستقرة من الأصل و النموذج يكتب كما يلي :

$$G_t = a_0 + aG_{t-i} + bPP_t + cPP_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i}$$
$$PP_t = a_0 + aG_{t-i} + b''G_t + cPP_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i}$$
$$M_t = a_0 + aG_{t-i} + bPP_t + cPP_{t-i} + d''G_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i}$$
$$X_t = a_0 + aG_{t-i} + bPP_t + cPP_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + f''G_t + rX_{t-i}$$

ج– تقدير نموذج الدراسة: لتقدير النموذج الملائم لفئة نماذج أشعة الانحدار الذاتي نستعمل طريقة المربعات الصغرى , حيث نقدر معادلات النموذج بفترات إبطاء والتي يطلق عليها (فجوة النموذج)، ندخل مدخل المحاكاة للتقدير ونأخذ بعين الاعتبار معياري AKaike وSchwarz، حيث نعتمد على مبدأ تدنية هذين المعيارين لاختيار النموذج الملائم. وبالاستعانة ببرنامج (Eviews) تم تقدير النماذج، حيث لمعرفة معامل التأخر أو فجوة النموذج وكذا عدد العلاقات نستعين بالنتائج المبينة في الجدول التالي :

فجوة النموذج	معيار AKaike	معيار Schwarz
I=1	15,38	16,72
I=2	15,26	16,71
I=3	15,30	16,99

فحسب النتائج فان معادلات نموذج أشعة الانحدار الذاتي تأخذ تأخرين بعين الاعتبار وبالتالي نكتب المعادلات التالية :

ج1– نموذج VAR للإنفاق العام :

G = 0.6872*G(–1) – 0.9245*G(–2) – 0.0497*M(–1) + 0.016*M(–2) – 325.954*PP(–1) + 31.43*PP(–2) – 0.00030*X(–1) + 0.1667*X(–2) – 19553.8613

ج2– نموذج VAR لأسعار البترول :

PP = 0.0028*G(–1) – 0.0021*G(–2) – 2.9131e–05*M(–1) – 1.45321e–05*M(–2) – 0.97832*PP(–1) – 1.38277*PP(–2) – 2.9801001e–06*X(–1) + 0.000140*X(–2) + 111.41559

ج3- نموذجVAR للواردات:

$$M = 5.9702*G(-1) - 40.575*G(-2) + 0.06132*M(-1) + 0.3064*M(-2) + 11616.752*PP(-1) + 12525.996*PP(-2) + 0.078*X(-1) + 2.7493*X(-2) - 898149.468$$

ج4- نموذجVAR للصادرات:

$$X = -136.038*G(-1) - 360.997*G(-2) - 43.992*M(-1) + 12.466*M(-2) - 382829.246*PP(-1) + 133775.334*PP(-2) - 0.0944*X(-1) + 129.565*X(-2) - 21082668.70$$

د- اختبار جودة النموذج :لاختبار جودة معنوية معادلات النموذج و كدا اختبار جودة النماذج المقدرة ككل هناك عدة مؤشرات إحصائية تساعدنا في دلك منها :

	معيار فيشر	معيار دربن واتسون	معيار معامل التحديد
معادلة الإنفاق	121,12	1,87	0,87
معادلة أسعار البترول	109,89	1,06	0,99
معادلة الصادرات	90,12	1,99	0,98
معادلة الواردات	111,63	1,42	0,89

من خلال المؤشرات الإحصائية المبينة في الجدول التالي نلاحظ أن النموذج جد معنوي و صالح للتنبؤ بمختلف معادلاته المكونة له، كما أن إحصائية دربن واتسون بينت انه ليس هناك تداخل خطي بين المتغيرات في المعادلات الأربعة , و منه النموذج دو جودة إحصائية .

5- إعادة بناء النموذج بإدخال متغير صوري C يعبر عن الأزمة : في هده المرحلة سوف نعيد بناء النموذج وذلك بالأخذ بعين الاعتبار متغير آخر يتمثل في تداعيات الأزمة العالمية 2008 حيث سوف ندخل متغير الأزمة على شكل متغير صوري أو نوعي، ويطلق على مثل هده المتغيرات بالمتغيرات المساعدة أو المتغيرات الصماء .

5-1-تعريف و دواعي استعمال المتغير الأصم: إن المتغير الصوري هو متغير مفسر أي مستقل يتكون من رقمين (0 , 1)، أي يأخذ الرقم 1 في الفترات التي تتحقق فيها الظاهرة ويأخذ الرقم 0 في الفترات التي لا تتحقق فيها الظاهرة . حيث في بعض الأحيان تظهر متغيرات غير عادية كسلاسل زمنية في المعادلات والنماذج مرتبطة بوقوع حوادث استثنائية مثل : الضرائب، الحروب، الكوارث الطبيعية،....

أو هناك في بعض الأحيان وخاصة اليوم العالم يشهد تكتلات واتفاقيات تعاون وبالتالي في بعض النماذج لابد من إظهار هده المفاهيم في النماذج لما لها من تأثير على النتائج .

5-2-إعادة بناء النموذج بإدخال متغيرة الأزمة العالمية 2008: في هذا النموذج سوف نوضح أثر الأزمة العالمية 2008 على النموذج والمتغيرات . حيث يصبح النموذج كما يلي :

$$G_t = a_0 + aG_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i} + uC$$
$$M_t = a_0 + aG_{t-i} + d^{"}G_t + eM_{t-i} + fX_t + rX_{t-i} + uC$$
$$X_t = a_0 + aG_{t-i} + dM_t + eM_{t-i} + f^{"}G_t + rX_{t-i} + uC$$

حيث C تمثل متغيرة الأزمة العالمية 2008 حيث C تأخذ الرقم 0 قبل ظهور تداعيات الأزمة أي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007، بينما تأخذ الرقم 1 بعد ظهور الأزمة أي في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012، أما المعامل u فهو يمثل المعامل التفسيري لمعنوية الأزمة على متغيرات الدراسة. أما عن سبب إبعاد متغيرة أسعار البترول عن النموذج فتتمثل في كون أن أسعار البترول هي العامل الأول المؤثر في الاقتصاد الجزائري وفي نفس الوقت هي العامل الأول المتأثر بالأزمة بعد الأسواق المالية . وبالتالي إبقائه في النموذج يؤثر على نتائج التقدير بالتحيز و يصبح النموذج بمتغيرين لهما نفس التوجه .

5-3- النماذج المقدرة : تم تقدير هده النماذج بنفس الطريق التي تم تقدير بها النماذج السابقة حيث كانت المعادلات تقبل فجوتين للتقدير والنماذج هي كما يلي :

أ- معادلة الإنفاق العام :

$$G = 0.42G(-1) + 2.307G(-2) - 0.013M(-1) + 0.033M(-2) - 0.061X(-1) + 0.005X(-2) - 0.0004CRISE(-1) - 0.0081CRISE(-2) + 52934.6110021$$

ب- معادلة الصادرات :

$$X = 8.66G(-1) + 16.55G(-2) - 12.97\ M(-1) - 8.31M(-2) - 2.09X(-1) - 39.43X(-2) - 0.0003CRISE(-1) - 0.0001CRISE(-2) + 60484752.5668$$

ج- معادلة الواردات :

$$M = 40.753G(-1) + 97.69G(-2) + 0.798M(-1) - 0.218M(-2) - 0.056X(-1) - 0.34X(-2) - 3.2CRISE(-1) + 1.22CRISE(-2) + 392021.198422$$

5-4- اختبار جودة النموذج من خلال استجابة متغيرات النموذج للأزمة : كما اقترح سيمس لكي نكتشف جودة النموذج نعتمد على النظرية الاقتصادية وبالاستعانة بدوال الاستجابة نعرف هل هناك ارتباط للمتغيرات أو لا لأن سيمس يقول حتى لو كانت كل المؤشرات الإحصائية تدل على معنوية النموذج فهدا لا يعني حقيقة النموذج معنوي ووحدها دوال الاستجابة تسمح بملاحظة تحكم متغيرة في أخرى، أما عن نتائج فكانت كما يلي :

أ-استجابة الإنفاق العام لتداعيات الأزمة العالمية 2008 : من خلال نتائج النموذج المقدر ومن خلال ملاحظة دوال الاستجابة المبينة في الملحق تبين أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر جاءت وكأن الحكومة الجزائرية كانت متنبأ بهده الأزمة والملاحظ والمتتبع للاقتصاد الجزائري يرى أن تكثيف الإنفاق في الجزائر جاء مند سنة

2000 و بالتالي يمكن القول أن الجزائر احتوت الوضع قبل وقوعه على غرار أن نتائج الأزمة لم تكن لها علاقة بتاتاً بالاقتصاد الجزائري لأن بكل بساطة الأزمة العالمية 2008 مست بالأساس المؤسسات والأسواق المالية العالمية الرائدة في الميدان والجزائر لا أسواق ولا مؤسسات رائدة في هدا الميدان وبالتالي كان للأزمة العالمية 2008 أثر من ناحية واحدة فقط وهي الصدمات التي كانت تحدث في أسواق البترول و بالتالي نقص أو زيادة حجم الإنفاق العام في الجزائر مرهون بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول .

ب– استجابة الواردات لتداعيات الأزمة العالمية 2008 : إن استجابة الواردات لتداعيات الأزمة راجع بالأساس إلى عنصرين هامين وهما أن الأول: الإنفاق العام في الجزائر يعتمد على الاستيراد والأزمة أثرت على الأسعار وبالتالي التأثير ينتقل إلى متغير الواردات، أما العنصر الثاني : فهو الجباية البترولية والتي لها علاقة بأسعار البترول وبالتالي السوق البترولية كانت في لب أزمة 2008 الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الأزمة إلى الواردات .

ج– استجابة الصادرات لتداعيات الأزمة العالمية 2008 : صادرات الجزائر معروفة لدى الجميع سواء المختصين منهم أم العامة . و99,98%من صادرات البترول تستجيب بطبيعة الحال لتداعيات الأزمة لما لسوق البترول العلاقة الوطيدة بالسوق العالمية ولاقتران اسم البترول بالشركات والمؤسسات الضخمة في العالم التي تتعامل داخل البورصات العالمية الكبرى وبالتالي الأزمة تؤثر على صادرات الجزائر من هدا المدخل.

د– استجابة الواردات للإنفاق العام : إن استجابة الواردات للإنفاق العام في الجزائر قوية جدا والسبب واضح في ذلك وهو ان الجزائر عمدت من خلال سياساتها الانفاقية بلوغ أهداف اجتماعية أكثر منها اقتصادية حيث نجد مثلا في المخططات الانفاقية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 أن هناك نسب ضخمة من أموال هذه المخططات موجهة نحو التحويلات الاجتماعية وبناء الهياكل القاعدية التي لها علاقة بالأمور الاجتماعية كالصحة والتعليم والتكوين والرياضة و...، وكل هدا يدعم الاستهلاك، وبالتالي ارتفاع الاستهلاك يقابله مباشرة الارتفاع في الانتاج وذلك للحفاظ على توازن السوق لكن الجزائر من خلال مخططاتها الانفاقية لم تسهم بالقدر الكافي واللازم في الإنفاق الاستثماري الأمر الذي يستدعي رفع فاتورة الاستيراد.

هـ– استجابة الصادرات للإنفاق العام : إن استجابة الصادرات للإنفاق العام جد ضئيلة و يمكن القول أنها منعدمة لأن الإنفاق العام في الجزائر كما سبق الإشارة إليه أن نسب كبيرة منه موجهة للاستهلاك على حساب الاستثمار، وحتى تلك النفقات الموجهة للاستثمار فهي موجه للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي صادرات مثل هذه المؤسسات لا ينافس تلك المؤسسات الرائدة في السوق العالمية . لكن ما ظهر في النماذج هو أن الإنفاق العام يتأثر بالصادرات وهو شيء طبيعي ومحقق في الواقع الاقتصادي لأن جل صادرات الجزائر محروقات ومداخيل الجزائر لتوظيفها في الإنفاق تعتمد على الجباية البترولية وبالتالي النتيجة صحيحة اقتصادياً وواقعياً.

6- وضع التنبؤات لمتغيرات قطاع التجارة الخارجية باستعمال النموذجين والمقارنة بينهما : تعد نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR من أجود وأمثل النماذج للتنبؤ الاقتصادي لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديناميكية لجميع المتغيرات في النموذج وفي فترات متباينة، وهنا سوف نقوم بالتنبؤ باستخدام النموذجين المقدرين سابقاً والمقارنة بينها، الأمر الذي سوف يسمح لنا باكتشاف الأثر المستقبلي للأزمة العلمية 2008 على النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط والبعيد من خلال مدخل أو معبر متغيرات قطاع التجارة الخارجية . ولتسهيل عملية التنبؤ سوف نستخدم برنامج Eviews لتسهيل العملية، حيث نوسع مدى العينة بالسنوات التي يراد التنبؤ بها وهي 2013 ، 2015 ، ثم نستخدم أمر Genrte équation ونكتب صيغة المعادلة الأولى و الثانية و الثالثة والرابعة وذلك حسب عدد المعادلات التي بحوزتنا، وسوف يقدر قيمة لكل من المتغيرات لأنه يحتاج الى فجوتين لكل متغير يتم التنبؤ بالقيمة واحدة له ، ثم نعيد الكرة حتى يتم التنبؤ بالقيم المطلوبة وتوضح الجداول التالية بعض نتائج التنبؤ :

6-1-التنبؤ باستعمال النموذج الذي لا يحتوي على متغيرة الأزمة: باستعمال هدا النموذج كانت نتائج التنبؤ كما يلي :

السنوات	الإنفاق العام	الصادرات	الواردات	أسعار البترول
2013	211,89 م د أ	45897 م د أ	36766 م د أ	63.17 د ب
2014	310.12 م د أ	66987 م د أ	45678 م د أ	70.11 د ب
2015	309.54 م د أ	76543 م د أ	54320 م د أ	60.78 د ب

6-2-التنبؤ باستعمال النموذج الذي يحتوي على متغيرة الأزمة: باستعمال هدا النموذج كانت نتائج التنبؤ كما هي مبينة في الجدول:

السنة	الإنفاق العام	الصادرات	الواردات
2013	212,34 م د أ	42110 م د أ	33215 م د أ
2014	299,90 م د أ	43456 م د أ	34251 م د أ
2015	298,09 م د أ	45432 م د أ	32124 م د أ

6-3-تحليل النتائج و المقارنة بينهما : إن التنبؤ الاقتصادي للقيم باستعمال النموذجين كانت نوعا ما متقاربة لكن الملاحظ هو أن النموذج الآخذ بعين الاعتبار الأزمة العالمية 2008 نتائجه المستقبلية كانت نوعا ما متقشفة و هدا راجع للأثر المستقبلي المتوقع للأزمة على متغيرات الاقتصاد الجزائري، و يمكن تفسير تقارب النتائج في النموذجين بحذف متغيرة أسعار البترول من النموذج الثاني و هدا ما أدى إلى تفادي مشكلة التداخل الخطي للمتغيرات و بالتالي تضخم معطيات الدراسة عن الواقع الاقتصادي . وهنا سوف نقدم تحاليل دلك فيما يلي .

7- تحليل الأثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير , المتوسط و البعيد: لدراسة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال إشكالية هل للتجارة الخارجية أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر أمر مهم في الاقتصاد الكلي الجزائري لأن الجزائر كما سبق الحديث عنه بلد يعتمد على التصدير و الاستيراد و بالتالي الجزائر بلد متفتح على العالم الخارجي والنمو الاقتصادي يتأثر بهذا الانفتاح سواء بشكل أو بآخر، ومنه ارتأينا أن نعالج هذه النقطة في هذا الشق أخدين بعين الاعتبار الأثر المستقبلي لتوجهات متغيرات قطاع التجارة الخارجية في ظل تداعيات الأزمة العالمية على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط والبعيد .

7-1-بناء نموذج تأثير قطاع التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة 2008:

يمثل هدا النموذج انحدار خطي متعدد يضم في طياته مجموعة من المتغيرات، حيث يمثل الناتج الوطني النمو الاقتصادي معبرين عنه بالرمز TCRوهو تابع، أما عن المتغيرات المستقلة الممثلة لقطاع التجارة الخارجية فتتمثل في : الصادرات X , و الواردات M , الانفتاح التجاري TO، و أسعار البترول PP، معدل التضخم TI، وسعر الصرف TCh . مع إضافة متغير وهمي أو متغير نوعي Crise يعبر عن تداعيات الأزمة العالمية 2008. وحسب المعطيات التي كانت لدينا وباستعمال طريقة المربعات الصغرى، وبالاستعانة ببرنامج Eviews تم التوصل الى النموذج الخطي المتعدد التالي :

$$TC = 2.269 + 0.95X + 0.12M + 0.33PP + 0.000112Crise(1) - 0.0056Crise(2) - 0.0102Crise(3)$$
$$(2.4)\ (3.4)\ (2.44)\ (11.02)\ (0.67)\ (1.12)\ (2.18)$$
$$R^2 = 0.997 \qquad F = 112.56\ DW = 1.87$$

من خلال تحديد قيمة ستودنت المجدولة (2,17) تبين أن كل معلمات النموذج ذات معنوية و مدلوليه لأن قيمة ستودنت المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة باستثناء معلمات المتغيرات المتعلقة بالأزمة العالمية على المديين القصير والمتوسط فليس لها معنوية . أما النموذج فهو صالح لان نسبة فيشر المحسوبة أكبر من نسبة فيشر الجدولية (5,76). ومن خلال إحصائية دربن واتسون تبين أنها تقع بين (1,15 و 0,95) وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء أي أن البواقي مستقلة .

7-2-التحليل الاقتصادي للأثر على النمو الاقتصادي : من خلال النموذج المبني أعلاه نلاحظ أن قطاع التجارة الخارجية يساهم و بشكل معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر و التفسير الاقتصادي النسبي لدلك راجع إلى أن الجزائر تصدر حوالي 99 % محروقات، وحسب بعض الدراسات المقدمة تشير إلى أن قطاع المحروقات يساهم بحوالي 67,89 % من نسبة النمو الاقتصادي الاجمالي، وبالتالي شيء طبيعي و محقق أن الصادرات تفسر النمو الاقتصادي في الجزائر، و هو ما يظهر في معنوية تفسير أسعار البترول للنمو الاقتصادي، أما الضعف النسبي

لتفسير الواردات للنمو فهو راجع لنوعية هده الواردات حيث أنها موجهة للاستهلاك و التجهيز التسييري على حساب الاستثمار و التجهيز الإنتاجي.

7-3-الأزمة و النمو الاقتصادي في الجزائر : بعد اختبار ارتباطية النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية خاصة، وارتباطية الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي عامة، وبما أن العالم يشهد أزمة، فيا ترى كيف تؤثر الأزمة العالمية 2008 على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وقبل الشروح في توضيح ذلك نشير إلى أن المتغيرات المبينة في النموذج السابق (Crise(1، (Crise(2، (Crise(3 فهي تعبر على تداعيات الأزمة العالمية 2008 على المدى القصير والمتوسط والبعيد على الترتيب .

أ-اثر الأزمة العالمية 2008 على النمو الاقتصادي على المدى القصير: كما هو مبين في النموذج ليس هناك معنوية تفسيرية للازمة على النمو الاقتصادي في المدى القصير لأن الجزائر كما وسبق الإشارة إليه قد سبقت الأزمة بمخططات انفاقية قد احتوت الأمر نوعا ما، والسبب الرئيسي أيضا أن الأزمة بدأت في الأسواق والمؤسسات المالية والجزائر ضعيف في هدا الميدان وبالتالي استبعدتنا الأزمة من أجندتها ولم تأخذنا تأثيراتها في الحسبان.

ب- اثر الأزمة العالمية 2008 على النمو الاقتصادي على المدى المتوسط : كذلك النموذج بين انه ليس هناك أثر للازمة العالمية على النمو الاقتصادي على المدى القصير، لكن في الواقع بدأت بوادر الأزمة تظهر أثارها على بعض جوانب الحياة الاقتصادية كارتفاع الأسعار والتشققات الحكومية التي بدأت تظهر في ميزانية الدولة. وكذلك من ناحية التضخم و أسعار الصرف.

ج- أثر الأزمة العالمية 2008 على النمو الاقتصادي على المدى البعيد :لقد اظهر النموذج معنوية معامل الأزمة على المدى البعيد، وهو أمر طبيعي ومنتظر باعتبار أن الجزائر متعامل مع العالم . حيث أن الأزمة سوف تؤثر على الاقتصاد الجزائري من معابر التجارة الخارجية وخاصة تغيرات أسعار البترول .

الخاتمة:

وأخيرا وكخلاصة لهذه الدراسة تبين أن هناك **أربع نقاط أساسية** : **النقطة الأولى** أن للجزائر سياسة انفاقية واعدة وجد ضخمة قادرة على مواجهة كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري على المديين القصير والمتوسط. لكن على المدى البعيد وحسب أراء بعض المختصين لابد من إعادة النظر في نوعية السياسة الانفاقية للنهوض بالإنتاج الخالق للثروة والمنمي للدخل الوطني عن طريق القيمة المضافة، لأن تراكم القيمة المضافة من شأنه إنشاء الثروة وبالتالي تعود الجزائر تعتمد على مداخيل النشاط الاقتصادي لتمويل نفقاتها بدل الاعتماد الكلي على موارد المحروقات . أما **النقطة الثانية** فتتمثل في أن الإنفاق العام في الجزائر يؤثر و يتأثر بمتغيرات التجارة الخارجية وهو أمر طبيعي يظهر من خلال طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية . أما **النقطة الثالثة** فتتمثل في أن للازمة العالمية

2008 أثر على الإنفاق العام في الجزائر و على متغيرات التجارة الخارجية الجزائرية وبالتالي هناك أثر للأزمة العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال معابر التجارة الخارجية. وتتمثل **النقطة الرابعة** والأخيرة في أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر لم تحقق نسبيا الأهداف المسطرة لها مثل رفع وثيرة الانتاج و تخفيض فاتورة الاستيراد وغيرها....

الهوامش

[1]Divid.N.Weil **, Fiscal Policy**, in the concise Encyclopedia of Economics , a variable en website **http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal policy .html**.

[2]تجارة المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج ARCH .ARMA.VAR مذكرة ماستر. من إعداد الطالب مراس محمد . جامعة تلمسان, السنة الجامعية 2011-2012.ص 44.

[3] David Begg,et les autres **,Macroéconomie,**2èmeéd (Paris : DUNOD,2002) p.103.

[4]مراس محمد، مرجع سابق ص 81.

[5]السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ط1 القاهرة : دار النهضة العربية، 1993 ، ص23 .

[6]حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2003 ،ص15 .

[7] بن عيسى كمال الدين، اثر الريع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري- المرض الهولندي- رسالة ماجستير جامعة سطيف2012.

[8]هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1 عمان: دار الصفاء، 2005 ،ص267 .

[9] Borowski D, bouthevillain C, Doz C , (1991), vingt ans de prévisions macro- économiques : une évaluation sur donnés francaises, économie et prévision N99 p43.

[10] Maurel F. (1989). "Modèles à correction d'erreur : l'apport de la théorie de la cointegration", Economie et Prévision, n°88-89, pp. 105-125.

[11] Germain J.M. (1990). "Evaluation d'un modèle VAR de l'économie française — Recherches de relations de cointegration", Rapport de stage, en collaboration avec F. Maurel et B. Salanié, sous la direction de G. Laroque, EcolePolytechnique.